افراده على ارض فلسطين نحو ستة آلاف جندي، عدا افراد الشرطة البريطانيين، والبالغ عددهم زهاء ٥٥٧٢ شرطياً، علاوة على افراد طاقم البوارج وأسراب الطائرات العسكرية البريطانية، التي كانت جاثمة في موانىء ومطارات فلسطين، بالاضافة الى قوات الشرطة الفلسطينية البالغة، وقتذاك، ٣٠ ألفاً. واعتمدت كل هذه القوات على سدّ احتياجاتها محلياً، الامر الذي اسهم في ازدياد عدد المصانع في فلسطين، فقفز من ٣٣٩ مصنعاً العام ١٩٣٩، الى ٥٥٨ مصنعاً العام ١٩٤٢. ونتيجة لذلك، ازداد عدد العاملين فيها من ٤١١٧ عاملاً العام ١٩٣٩، الى ٨٨٠٤ عمّال العام ١٩٤٢. وعلى ذلك، ازداد رأس المال المستثمر فيها من ٧٠٤ آلاف جنيه فلسطيني العام ١٩٣٩، الى ٢١٣١٠٠٠ جنيه فلسطيني[٤٢].

اتخذ تطور التصنيع الفلسطيني، خلال فترة الحربين العالميتين، ثلاثة اتجاهات رئيسة: إقامة مصانع كبيرة يمتلكها، في الغالب، راسمال أجنبي قامت بانتاج تصنيع المواد، كالبوتاس، او المواد المستوردة، كالنفط، واقامة مصانع، وفي الغالب ورش حرفية، لانتاج سلع صناعية استهلاكية للسوق المحلية ولتقديم خدمات الصيانة للآليات وما شابه ذلك. كما حلّت منتوجات بعض المصانع محل الواردات، بما في ذلك آلات وتجهيزات تقنية وبضائع استهلاكية.

كانت الصناعة المنتجة للتصدير ضيّقه النطاق، حيث لم يكن الانتاج الصناعي الفلسطيني، بعد، قادراً على المنافسة في السوق العالمية[٤٣]. وفي ظل ذلك، شكلت نقابات جديدة ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، هي: نقابة عمال معسكرات الجيش البريطاني، ونقابة عمال البرق والبريد والهاتف، ونقابة عمال دوائر الاشغال العامة، ونقابة عمال شركة سبينس التجارية (البريطانية)، ونقابة عمال شركة تكرير النفط. الّا ان ذلك لا يعني تفوق الصناعة الفلسطينية وحركتها النقابية على مستوى الصناعة والحركة النقابية الصهيونية. فقد استمر التفوق الصناعي اليهودي حتى العام ١٩٤٢ وبصورة ملحوظة، سواء في رؤوس الاموال المستثمرة او في الكفاءة الانتاجية. الّا ان حدّة التفوّق انخفضت فيما بعد. ولعل أبرز العوامل التي اسهمت في خفض التفوّق هو ازدياد عدد العمال العاملين لدى الجيش البريطاني والدوائر الحكومية الاخرى، كالاشغال العامة، وسكك الحديد، والبريد والهاتف، خلال السنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. فقد بلغ عددهم ١٣٢٣٣٤ عاملاً سنة ١٩٤٠، وفي سنة ١٩٢٤ قفز عددهم الى ٥٠٤٣٥ عاملاً[٤٤]. وارتكازاً على هذا النمو، عقد عمّال المعسكرات العرب اول مؤتمر لهم في مدينة يافا، في نيسان (ابريل) ١٩٤٣، وذلك بمبادرة من جمعية العمال العرب. وحضر هذا المؤتمر ٦٨ مندوباً يمثّلون ثمانية وعشرين الف عامل، بالاضافة الى ممثلين عن دائرة العمل الحكومية والصحافة العربية[٤٥]. ونتيجة لازدياد القوة العمالية، ونموها، اعترفت الحكومة البريطانية بوجودها سنة ١٩٤٤، الامر الذي اسهم، اسهاماً بارزاً، في تعزيز الشعور الاستقلالي لهذه الحركة، والتي اضحت، فيما بعد، تتصرّف على اساس كيانها الرسمي، الخاص والمستقل.

ولعل أكثر الامور دلالة على استقلال الحركة العمالية ونموها هو ان جمعية العمال العرب استطاعت ان تشارك في مؤتمر نقابات العمال الدولي، الذي عقد في السادس من شباط (فبراير) ١٩٤٥، بدلاً من الهستدروت الذي كان عضواً يمثّل الحركة العمالية في فلسطين[٤٦]. كما دعت الجمعية ذاتها، العام ١٩٤٦، الى الاضراب عن العمل. وامتد الاضراب من العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٤٦ الى الـ ٢٠ منه. واستطاعت الجمعية، في هذا الاضراب، ان تحقق معظم مطالبها، ممّا ادى الى ترسيخ مكانة الجمعية، واتساع نطاقها، وازدياد التفاف الكثيرين حولها. وبدأت الاوساط الشعبية، كافة، تشعر بوزن الجمعية وثقلها. وعلى اثر هذا الاضراب، عقدت الجمعية مؤتمراً في